



obeikandi.com

المبحث الخامس

الفرق بين القاعدة والمقولة المكيافيلية (الغاية تبرّر الوسيلة)

إن قاعدة : (ما حرّم سدّاً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة) ، تبيح اجتراح المحرّم تحريم الوسائل إذا تعلقت به الحاجة أو المصلحة الشرعية ، لا لكونه معصية ؛ بل لكونه وسيلة إلى حفظ مقصود شرعي ، قال العز بن عبد السلام : (ولكن قد تجوز الإعانة على المعصية لا لكونها معصية ؛ بل لكونها وسيلة إلى تحصيل المصلحة الراجحة ، وكذلك إذا حصل بالإعانة مصلحة تربى على مصلحة تفويت المفسدة كما تبذل الأموال في فداء الأسرى الأحرار المسلمين من أيدي الكفرة الفجرة)^(١) .

أما المقولة المكيافيلية : (الغاية تبرّر الوسيلة)^(٢) فشعار غرّار يفضي إلى الاضطراب والتهارج وفوت الأمان ؛ إذ لا خير في المنطق المكيافيلي أن تستباح الفواحش ، وترتكب الشرور ، وتجتريح المفاصد ، توصلاً إلى المطلوب ، وهو منطق مأفون لا يلتفت إلى التلازم المنطقي بين الوسائل والمقاصد ، وأن مشروعية الغاية لا تنفك عن مشروعية الوسيلة المفضية إليها .

ويمكن بيان فساد هذه المقولة من وجوه :

الأول : أن استباحة الوسيلة الممنوعة في هذه المقولة لا تجري من الأصول الشرعية على عرق ، وإنما مبناها على الهوى والتشهي وموافقة الغرض .

(١) العز بن عبد السلام ، قواعد الأحكام ، ١ / ٧٥ .

(٢) أولدس هكسلز ، الوسائل والغايات ، ص ٣٧ .

الثاني : أن المقصد المرجو من استباحة الوسيلة الممنوعة قد يكون مبنياً على مصلحة متوهمة ، أو غاية ساقطة ، كمقصد الاحتلال والشهرة الذي يعتدّ به مكيا في .

الثالث : أن الاستباحة عند صاحب المقولة عارية عن القيود والضوابط ، فيجوز القتل والغدر وارتكاب الفواحش ؛ بينما الأصل في استباحة الممنوع في القاعدة أن تكون جارية على الضوابط ، ومحصورة في دائرة فقه الحاجة أو المصلحة .

وإن عجبت فاعجب من سخط كُتّاب الغرب أنفسهم على النظرية المكيا فيلية المتهافنة؛ إذ رأوا فيها نذير شؤم ، وطائر نحس ، ولمحوا انهيّاراً لصرح المثل العليا ، وانكماشاً لظل الفضيلة ، وها هو المفكر أولدس هكسلي يصبّ جام غضبه على النظرية قائلاً : (وهي خطة قوم لا يعترفون بالمثل العليا للمدنية المسيحية أو المدنيات الآسيوية القديمة التي سبقتها ، قوم ساءت نياتهم وهم لا يحاولون أن يستروا خبث مقاصدهم)^(١) .

ولا تخلو كتب علمائنا من كلام نفيس في إدحاض فقه هذه النظرية ، وحظر التوسل بالشر إلى الخير ، وأنهضه حجة ، وأنصعه بياناً قول أبي حامد الغزالي : (فهذا كله جهل ، والنية لا تؤثر في إخراجه عن كونه ظلماً وعدواناً ومعصية ؛ بل قصده الخير بالشر على خلاف مقتضى الشرع شر آخر ، فإن عرفه فهو معاند للشرع ، وإن جهله فهو عاص بجهله ؛ إذ طلب العلم فريضة على كل مسلم)^(٢) .

(١) نفسه ، ص ٣٧ .

(٢) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ٤ / ٣٦٨ .

وما أحسن قول أحد الشعراء في ذم هذا المسلك ، والإنكار على أهله :

بنى مسجداً لله من غير حلّه فجاء بحمد الله غير موفّق

كجارية تزني وتطعم جائعاً فإليت لم تزن ولم تتصدّق^(١) .

ومجدر الإلماح هنا إلى أن اجتراح الوسائل الممنوعة عند توقّف تحصيل

المقصود الشرعي من جهتها ، مقيّد بخمسة ضوابط :

١ - أن تكون المصلحة الملجئة حقيقية لا وهمية ، فلا خلاص من مضيق

الحاجة إلا باستباحة الوسيلة الممنوعة .

٢ - ألا يفضي اللواذ بالوسيلة الممنوعة إلى مفسدة أكبر ؛ لأن الضرر الأخف

يتحمّل لدرء الضرر الأشد كما هو مقرّر عند الفقهاء^(٢) .

٣ - ألا يفضي الضرر باستباحة الممنوع إلى إلحاق ضرر مماثل بالغير ؛ لأن

الضرر لا يزال بمثله^(٣) ، والحاجة لا تسقط حق الآخرين .

٤ - أن يكون التوسّل بالممنوع بالمقدار الذي تندفع به الحاجة ، وتستوفي

المصلحة بلا شطط ولا استطالة ؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها^(٤) .

٥ - استفراغ الوسع في الخلاص من مضايق الحاجة والاضطرار^(٥) ،

وتحصيل الوسائل المشروعة والبدائل الصحيحة التي تغني عن استباحة

الممنوع أو المحرّم .

(١) الونشريسي ، المعيار العرب ، ٦ / ٢٣٩ .

(٢) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ص ٨٧ .

(٣) نفسه ، ص ٨٦ .

(٤) نفسه ، ص ٨٤ .

(٥) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، ص ٣٣ .